المجمع 22 (1447/ 2026)، 421-434

وصف اللواحق النحوية للأفعال العربية، من وجهة نظر أصواتية معاصرة

محمد أحمد أبو عيد[1]

A Phonetic Perspective on the Grammatical Suffixes of Arabic Verbs

Muhammad Ahmad Abu Eid

Abstract

This study aims to explore the grammatical suffixes of Arabic verbs from a modern perspective. It challenges the traditional approach to these suffixes, which has focused on the written form rather than the spoken version. Consequently, it establishes a new framework for describing these suffixes, emphasising pronunciation over orthography. The research further highlights the mistakes made by early grammarians in their understanding of Arabic suffixes and how these errors led to a misinterpretation of Arabic morphological characteristics. As a result, classical linguistic analysis became limited by misconceptions stemming from written language. In this examination of grammatical suffixes, the present study incorporates contemporary linguistic insights, including phoneme and morpheme theories, as well as a distinction between written and spoken language.

Keywords: Arabic, suffixes, grammar, morphology, phonetics, writing, spoken language

الملخّص

سعت هذه الدراسة إلى وصف اللواحق النحوية للأفعال العربية، من وجهة نظر أصواتية معاصرة، وهي في سعيها ذلك؛ إنما أطاحت بالوصف القديم للواحق نفسها، بوصفه مبنيًا على المكتوب لا المنطوق، وكذلك فقد أسست الدراسة لوصف آخر مغاير، انبنى على النظر في النطق لا الكتابة.

[1] جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

وبذلك، فقد بينت الدراسة ما وقع فيه الأقدمون من مجانبة الصواب أثناء الوصف للواحق، وما قادت إليه هذه المجانبة من خلل في فهم الطبيعة الصرفية للعربية، وهو ما أفضى إلى أن يكون الدرس القديم أسيرًا للكتابة وطبيعتها.

واتكأت الدراسة في وصفها وتحليلها للواحق النحوية على ما أنجزه الدرس المعاصر من معطيات، كنظريتي الفونيم والمورفيم والقول بفصل الكتابة عن اللغة.

الكلمات المفتاحية: اللواحق، النحو، الصرف، الأصوات، الكتابة، المنطوق.

تقديم:

تسعى هذه الدراسة إلى مقاربة اللواحق النحوية للأفعال العربية[2]، من وجهة نظر أصواتية معاصرة، وهي إذ تسعى لذلك تلتمس مقاربتها في ضوء ما توصل إليه علم اللغة المعاصر والصوتيات المعاصرة من نظريات وأفكار حول الظاهرة اللغوية ودراستها، وفي إطار من ذلك يستند العمل الحالي إلى نظريتي الفونيم والمورفيم، وإلى أفكار لغوية معاصرة، من مثل حتمية الفصل بين المنطوق والمكتوب وحصر الجهد اللساني الوصفي في ما نطق من كلام.

وسيعمد الباحث، أيضًا، إلى مقارنة الوصف اللساني المعاصر للواحق النحوية في الأفعال بما استقر عليه الدرس اللغوي التراثي من وصف للواحق ذاتها.

وعلى ذلك، سيتوزع العمل في ما يأتي من ورقات إلى عنوانات متوالية:

التمهيد:

يرى مؤسس اللسانيات المعاصرة فرديناند دي سوسير أن أحد أكبر الأخطاء التي ارتكبت في الدراسات اللغوية في مرحلة ما قبل اللسانيات كانت ذلك الاتكاء على وصف المكتوب بدلًا من المنطوق[3]، لا بل إن أحد أشهر اللغويين الألمان، وهو فرانز بوب، وقع في ذات الفخ، فراح

[2] استخدم كل من هنري فليش وكيس فرستيغ مصطلح اللواحق للتأشير على ما يلحق الأفعال الماضية والمضارعة والأمر من علامات تخص الإعراب أو البناء، هنري فليش، العربية الفصحى، ص 129؛ كيس فرستيغ، اللغة العربية، ص 31.

[3] سوسير، **علم اللغة العام**، ص 48.

يتحدث عن الحروف وكأنها الأصوات[4]، وقد قادت هذه الحالة من الخلط بين الحروف والأصوات وبين اللغة المكتوبة والمنطوقة إلى سقوط اللغويين المعياريين والتاريخيين في أوهام الكتابة وخديعتها[5].

ومما يمثل ذلك ما تعاور عليه الدرس اللغوي العربي القديم من أمر الخلط بين الحرف والصوت في كثير من المواقع، لا بل إن الدلالة الدقيقة لمصطلح الحرف في اللغويات الكلاسيكية[6] لا تبارح الإشارة إلى الرسم الكتابي المستقل للصوت، سواء في ذلك أكان من الصوامت أو الحركات[7]، في حين إن الحرف لا يشار به، البتة، للحركات القصيرة، وإن كانت من الأصوات. وذلك بسبب ما تمليه طبيعة الكتابة العربية من رسم تلك الحركات، وفق مبدأ الفوقية والتحتية، لا وفق مبدأ التوازي في الرسم، ضمن عملية خطية مستمرة. ومن هنا أطلق الحرف، مثلًا، على الألف، إن كانت حركة طويلة، ولم يُطلق في المقابل على ذات الحركة، إذا ما اختزلت فصارت فتحة قصيرة، وكذا بقية الأصوات.

ومما يمثل ذلك أيضًا بروز مصطلح "الكلمة"، بوصفها الوحدة الأساسية للدراسات الصرفية القديمة. فمصطلح "الكلمة" لا يمكن النظر إليه على أنه مصطلح علمي ذو دلالة مفهومية دقيقة، فليس ثمة تحديد للمصطلح. ونحن نطلق على وحدة ما مصطلح "الكلمة" بناءً على معطيات الكتابة وما تشهده من فراغ قبل الوحدة وبعدها،

فـ"المعلمون" كلمة و "المعلم" كلمة، وكذلك "معلم"، دون النظر إلى الاختلاف في طبيعة التكوين الصرفي، فـ "المعلمون" تتكون "خطيًا" من ثلاث وحدات دلالية هي "ال" + معلم + ون،

---

[4] سوسير، **علم اللغة العام**، ص 43.

[5] محمد أبو عيد، **اللسانيات البصرية**، ص 19.

[6] برغم طغيان الكتابة وطبيعتها على اعمال كثير من اللغويين العرب القدماء إلا ان ثمة من خرج من الحالة السابقة في مواضع كثيرة، ولعل أبرز من يمثل ذلك أبو الفتح ابن جني، ففي كثير من مقولاته تقارب وتطابق مع الدراسات الصوتية الحديثة.

[7] ابن جني، **اللمع في العربية**، ص 24.

وكلمة "المعلم" تتكون من وحدتين ال + معلم، في حين يمكن القول، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار النظر الخطي، فقط، أن "معلم" هي وحدة دلالية مستقلة. أو هي ما يطلق عليه في الصرف الحديث "المورفيم الحر" free morpheme.

أما إذا كان النظر من جهة التعامد بين الخطي والعمودي، فيمكن لنا الزعم بأن "معلم" تنشطر إلى مورفيمين، أو وحدتين دلاليتين، هما: الجذر [ع. ل. م] والوزن الصرفي لاسم الفاعل، وكذلك يمكن لنا الزعم بأن "ون" هي في الحقيقة موزعة على مورفيمين، هما "الواو" اللاحقة الإعرابية و "النون" التي هي لاحقة صرفية مستقلة، تثبت وتحذف حسب الإضافة، لا حسب الإعراب.

ولعل هذا النقد للمصطلح ومفهومه هو ما يسوغ لنا الإطاحة بمصطلح "الكلمة"، في مستوى اللغة المنطوقة، فالكلمة ليست وحدة لغوية كالصوت والتركيب، بل وحدة كتابية، منسوبة إلى اللغة المكتوبة لا المنطوقة.

وعليه، فالدراسة الحالية تتعامل مع اللواحق النحوية[8]، بوصفها مورفيمات مقيدة، ألصقت بالأفعال ضمن عملية الإسناد، وهي وحدات دلالية مساوية للأفعال التي أسندت إليها، من جهة قدرتها التأشيرية على معنى مستقل.

إن ما تسعى إليه الدراسة من وصف لهذه اللواحق ليس وصفًا وظيفيًا أو دلاليًا، بل هو وصف فيزيائي مادي، يستهدف بناء نموذج لهذه اللواحق يتكئ على بيان حقيقتها النطقية وما تختلف فيه هذه الحقيقة عن النظر إليها من جهة الكتابة.

كما أن الوصف لهذه اللواحق، وإن كان يحصر عمله في الجانب النطقي الفيزيائي، فإنه لا يأخذ بمقولات النحو العربي الخاصة بنظرية العامل وما يتبعها من فكرتي المعرب والمبني، بل هو يتعامل مع تلك اللواحق بعد عزلها عما تتصل به. وغايتنا من ذلك النأي بالدراسة عن

[8] يقصد الدارس باللواحق النحوية: تلك اللواصق الختامية للفعل، وهذه اللواحق إما أن تكون لواصق إعرابية يقتضيها التلازم النحوي الأفقي، كما في حالة الفعل المضارع، وإما أن تكون لواصق صرفية رأسية كما في حالة الفعل الماضي.

التأثيرات المحتملة للمقولات النحوية[9]، في محاولة الخلوص إلى وصف مستقل، يكون بديلًا عن وصف القدماء للواحق ذاتها، الذي انطلق من النظر للكتابة على أنها اللغة، ومن التفكير بالمكتوبات انطلاقًا من عقل نحوي يؤمن بالعامل ومنظومته المعرفية.

الدراسة الوصفية للواحق النحوية للأفعال

*** لواحق الفعل الماضي:**

يرى الدرس القديم أن الفعل الماضي يبنى على الفتح في حال كان غير مسند "حسب التعبير التقليدي". وهو كذلك يبنى على الفتح ذاته إذا ما أسند للألف وتاء التأنيث، في حين يبنى على الضم إذا ما أسند للواو، وعلى السكون إذا ما أسند لضمائر الرفع[10].

إن النظر المعاصر للفعل الماضي يقتضي أن يكون الفعل في حالته المعجمية ساكنًا في كل الأحوال، فالفعل: كتب" "Katab"، حين يخرج من حيز المعجم، يكون منتهيًا بالصامت. أما ما يلصق به من لواحق أو مورفيمات، فأمر يقرره موقع الفعل من التركيب. وهي مسألة نحوية لا معجمية.

وعليه، فإن وصف الأقدمين للفعل Kataba، على انه غير مسند[11]، إنما جاء بسبب من النظر في الكتابة؛ والحق إنه أسند للفتحة القصيرة / a ́ /، فالفعل بعد الإسناد انتقلت دلالته من الدلالة على مجرد الفعل إلى الدلالة أيضًا على من قام بالفعل، وهو هنا فاعل مذكر: Katab + a، وعلى ذلك فإن الكلمة كَتَبَ مكونة من مورفيمين خطيين.

---

[9] تتجاوز الدراسة مقولات المعرب والمبنى ليس من باب الرفض لنظرية العامل أو القبول بها. ولكن من باب تحييد الجوانب الوظيفية والدلالية الخاصة باللواحق النحوية، بغرض تبئير العمل في الجانب الفيزيائي للواحق الأفعال، بوصفها أفعالًا لغوية، لا بوصفها أفعالًا معربة أو مبنية.

[10] عبد الصبور شاهين، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص 78.

[11] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج 1، ص 85.

أما ما جعل الأقدمين لا يرون هذه الحقيقة النطقية، فنابع من نظرهم الدوني للحركات القصيرة[12] بوصفها حركات تتبع للحروف لا حروف مستقلة، وعليه تعاملوا مع الحركة القصيرة (الفتحة) وكأنها جزء من الكلمة. لا وحدة دلالية مستقلة.

أما الفاعل المؤنث، فيؤشر عليه باللاحقة "at"، كما في قولنا "كَتَبَتْ" Katab + at، والتغاير ذاته بين الفاعلين المذكر والمؤنث نجده في حالة المثنى، فعند الإسناد للمذكر تقول: "كتبا" Katab + aa، وعليه فإن اللاحقة انتقلت دلالتها من المفرد إلى المثنى بمطل الفتحة القصيرة إلى فتحة طويلة، أما ما قيل عن بناء الفعل الماضي على الفتح في هذه الحالة فلا أساس نطقيًا له، ولعل ما عليه الكتابة العربية من إثبات رسم الحركة القصيرة قبل الحركة الطويلة في "كتبَا"، هو ما جعل الأقدمين يقولون بوجود الفتحة القصيرة قبل الألف (الفتحة الطويلة)، وكان الفعل في تصورهم جاء على النحو الآتي، Katab + a + aa، وهو ما يخالف الواقع النطقي، فالفعل الماضي هنا أسند للفتحة الطويلة فحسب: Katab + aa.

أما الفاعل المثنى المؤنث فجاء على نحو "كتبتا" Katab + atta، وهي لاحقة مكونة من المتوالية: ح + س + ح ح، والفعل ليس مبنيًا على الفتح، أيضًا، بل إن الصيغة المعجمية للفعل Katab أضيفت لها اللاحقة ataa، بإسنادها للفعل، وأعيد تشكيل البنية المقطعية للمكون التركيبي الجديد، وهو ما أشكل على الدرس القديم، فتصور أن الكلمة الجديدة مكونة من كتَبَ + تا. ومما وثق ظنه ذلك أن الدرس نفسه ينظر للفعل في حال الإسناد للمفرد المذكر (Kataba) على أنه هو الحالة الأصلية التي تنطلق منها عمليات الإسناد.

أما إذا أسند الفعل الماضي إلى لاحقة الجمع " و "، كما في كتبوا، فإن الأقدمين يقولون إنه بني على الضم، وهو قول ينبني على نظرهم في المكتوب لا المنطوق، فكما سبق لنا وأشرنا، إن المكتوبات العربية تثبت رسم الحركات القصيرة قبل الحركات الطويلة في كل المواضع. وهو رسم ورثناه من المكتوبات السريانية[13]، ولا يمثل من أمر المنطوق شيئًا.

---

[12] جان كانتينو، **دروس في علم أصوات العربية**، ص 148؛ وكمال محمد بشر، **علم اللغة العام**، ص 182.

[13] محمد أبو عيد، **الأبجدية العربية في ضوء علم اللغة الحديث**، ص 80.

والأقدمون، إذ يقولون إن الفعل في هذه الحالة قد بني على الضم[14]، فكأنهم يتصورون تكوين الفعل بعد الإسناد على نحو من Katab + u + uu، وهو تصور مخالف لما عليه واقع اللغة المنطوقة، الذي تمثله الكتابة الصوتية على نحو من: Katab + uu؛ فالمفردة المعجمية Katab أضيفت لها الضمة الطويلة، وهي لاحقة نحوية، وظيفتها التأشير على الفاعل الجمع المذكر.

وفي حالة مغايرة أضيفت لاحقة الجمع "na" للمفردة المعجمية ذاتها، للإشارة إلى الفاعل الجمع المؤنث: Katab + na، إن بدء اللاحقة الجمعية بصوت صامت، هنا، كشف للنحويين أن ما قبل اللاحقة حرف صامت، وفق تعبيرات النحاة المستندة لوصف اللغة المكتوبة، وهو ما قادهم إلى القول ببناء الفعل على السكون.

والحق إن ما قبل لاحقة الجمع في الحالتين، أعلاه، هو حرف صامت، وبغض النظر عن تورط الدراسة في مقولات نظرية العامل في البناء والإعراب. فإن ما يمكننا قوله، إذا ما استعملنا لغة النحويين، إن الفعلين: "كتبوا" و "كتبن"، كلاهما مبني على السكون.

وحالة البناء على السكون في "كتبوا" و "كتبنَ"، هي ذاتها ما قررها النحاة إذا ما أسند الفعل إلى الضمير المفرد للمخاطب والمتكلم، كما في "كتبتَ وكتبتُ، وتوالي الصامتين: الباء في آخر الفعل والتاء، وهي جزء من لاحقة الفاعل، هو ما جعل النحاة يصيبون القول في وصفهم للفعل بأنه مبني على السكون، وعلى ذلك يبدو لنا أن مجيء اللواحق من الحركات القصيرة أو الطويلة هو ما دفع بالنحاة إلى مجانبة التوفيق في الوصف، وذلك نابع، كما سبقت الإشارة إليه، من إطلاق القدماء لمصطلح الحرف ليدل به على الصامت والحركة معًا[15].

---

[14] يحيى عبابنة، **الصرف العربي التحليلي**، ص 214.

[15] مصطفى حركات، **الصوتيات والفونولوجيا**، ص 15؛ وممدوح عبد الرحمن، **القيمة الوظيفية للصوائت، دراسة لغوية**، ص 40.

*** لواحق الفعل المضارع**

يتحول الفعل من حالة الماضي إلى المضارع (الحاضر)، عن طريق عمليتين؛ أولًا: إضافة سابقة المضارعة الممثلة بالمقطع (س ح)، وهو ما أطلق عليه القدماء حرف المضارعة، وثانيًا: التحول الحركي الداخلي للمدخل المعجمي (لعبْ)، مثلًا، إلى "يلعب"، أما آخر الفعل، من الناحية المعجمية، فحرف صامت (الباء).

إن ظهور سابقة المضارعة لا يحدد زمن الفعل، فحسب، بل يحدد هوية الفاعل، وفيما إذا كان مفردًا أو مثنى أو جمعًا، وكذا فيما إذا كان متكلمًا أم غائبًا.

وعليه، فإن الضمة التي تلحق بالفعل ليست ضميرًا فاعلًا، كما في الفتحة القصيرة التي تلحق بالفعل الماضي "كتب"، بل هي لاحقة نحوية إعرابية "بامتياز"، تبين حالة الفعل المضارع الرفعية، بدليل أن الحركة تلك تتغير في حالة النصب لتصبح الفتحة، كما في: "لن يَلعبَ"، yal'ab + a، ويغيب أي وجود حركي بعد الفعل، في حالة الجزم: لم يلعبْ yal'ab.

وغياب الحركة، هنا، هو ما أطلق عليه القدماء اصطلاح "السكون"، فالسكون علامة صفرية كتابية، لا تؤشر على كيان نطقي، مطلقًا، بل تؤشر على غياب الحركة (الضمة والفتحة)، والغياب، ثمة، ليس حذفًا، لأن أصل الفعل، معجميًا، مجرد من الحركتين، أعلاه، فعدم الإضافة تختلف عن الحذف، إن علامة الجزم، هنا، موجودة بالقوة لا بالفعل، وهي علامة صفرية يطلق عليها في الدرس المعاصر: مورفيم الصفر[16][17].

ومن حالات الإسناد للفعل المضارع الإسناد للفاعل المثنى، كما في "يلعبان" و "تلعبان"، والتأشير على الفاعل هنا لا يعتمد على السابقة، بل تقيَّدُ تلك السابقة، لتكون دلالتها محصورة

---

[16] يطلق المورفيم الصغرى (Zero Morpheme) على الوحدة الصرفية الدلالية المفترض وجودها في موقع معين، لكنها تغيب عن النطق والكتابة. وعليه فوجودها بالقوة لا بالفعل. وافتراض هذه الوحدة ضرورة حتمية للتحليل الصرفي والنحوي، كافتراض لاحقة الجمع في "نوق دلاص" الموازنة لناقة دلاص، وكافتراض التأنيث في صبور وشكور الدالة على الأنثى، وكذلك افتراض علامة الإعراب الصفرية في حالة جزم الفعل المضارع.

[17] محمد على الخولي، **مدخل إلى علم اللغة**، ص 70.

في نقل الفعل من الزمن الماضي إلى الحاضر، مصحوبة بتحول حركي داخلي، أما الدلالة على الفاعل فتكون بالفتحة الطويلة (aa)، على أنه لم يضف للفعل سوى هذه الحركة. أما تصور وجود الحركة القصيرة "الفتحة" قبلها، فبأثر من الكتابة.

أما لاحقة الإعراب في حالة الرفع، فتمثلت بالمقطع (س ح)، نِ، وليست النون كما وصفها القدماء؛ بسبب نظرهم الدوني للحركات القصيرة[18]، فَهُم لم يتعاملوا مع الحركات القصيرة بوصفها أصواتًا، تقف بالتوازي مع الحروف (الصوامت والحركات الطويلة).

إن الفعل: "يلعبان" يتكون، وفق النظرية الخطية للمورفيم[19] من مورفيم حر واحد (لعب)، ومن ثلاثة مورفيمات مقيدة: ي + ا + ن، أما وفق النظرية الخطية العمودية[20] فيصبح الفعل مكونًا من خمسة مورفيمات، اثنان حران: الجذر والوزن، وثلاثة مقيدات، سبق التأشير عليها.

وبغض الطرف وصرف النظر عن أي النظريتين أجدر بوصف النظام الصرفي العربي، فإن ما نتغيا تسجيله، هنا. أن النحاة القدماء عدوا الألف (الفتحة الطويلة)، كما عدوها مع الفعل الماضي "كتبا" ضميرًا فاعلًا، وهو ما يبرز تعارضًا عند نظرهم إلى الفتحة القصيرة في "كتب"، على أنها مجرد علامة بناء، لا علاقة لها بالفاعلية، وذلك بطبيعة الحال بسبب النظر الدوني للحركات القصيرة، وبسبب من إخراجها من إطار الحروف. والاقتصار على وصفها عند بعض النحاة بـ الحروف الصغيرة[21][22].

والفتحة الطويلة، أعلاه، نظير للكسرة الطويلة (ii)، في حال إسناد الفعل المضارع للمخاطب المؤنث، كما في: "تكتبين" taktub iina، وكرة أخرى، فلا وجود لحركة قصيرة قبل الياء (الكسرة الطويلة)، بل إن القول بوجودها تورط آخر بأثر من الكتابة وطبيعتها.

---

[18] ممدوح عبد الرحمن، **القيمة الوظيفية للصوائت**، ص 40.

[19] يحيى عبابنة، **الصرف العربي التحليلي**، ص 13.

[20] محمد علي الخولي، **مدخل إلى علم اللغة**، ص 75.

[21] تعد إشارة ابن جني للحركات القصيرة على أنها حروف صغيرة إشارة متقدمة، تتوافق وما عليه النظر الصوتي المعاصر من اعتبار الحركات والصوامت أصوات متوازية في حقيقتها النطقية.

[22] ابن جني، **الخصائص**، ج 2، ص 317.

أما لاحقة الإعراب في هذه الحالة فهي المقطع (س ح) na، بدليل عدم ظهورها في حالة النصب والجزم. وهو ذات الغياب للاحقة الإعراب في "يلعبان" (س ح) ni، على أن الغياب، ثمة، ليس حذفًا، كما قال به النحاة القدماء الذين انطلقوا في وصف الفعل وتحولاته من القول بالأصل والفرع، أما ما نراه في الدراسة الحالية فأنْ يقال: إن الفعل المضارع "يلعبا"، "تلعبي" منصوب ومجزوم بمورفيم الصفر، وهو ذات المورفيم الذي سجلناه مع الفعل المضارع "يكتبْ" في حالة الجزم، على أن نعيد التوكيد بأن المورفيم الصفري النصبي والجزمي موجود بالقوة لا بالفعل.

أما حالة الإسناد الأخيرة للفعل المضارع فإسناده لضمير الغائب الجمع، كما في "يلعبون"، ولأن الضمير الحركي "هنا" هو الضمة الطويلة "و"، فقد ظن القدماء أن الواو مسبوقة بالضمة القصيرة / ـُـ /، والحق، كما أسلفنا، أن لا وجود لمثل هذه الضمة، فالفعل "يلعبون" يتكون خطبًا من أربعة مورفيمات: واحد حر "لعب" والأخرى مقيدة "ي + و + نَ". وكرة أخرى، فإن لاحقة الإعراب للفعل في هذه الحالة هي المقطع (س ح) نَ في حال الرفع، ومورفيم الصفر في حالتي النصب والجزم.

*** إسناد فعل الأمر**

لا تجد الدراسة الحالية نفسها معنية بالمناقشة النحوية لطبيعة "الأمر"، من حيث حقيقته الفعلية، ولا بما يمكن أن يقال عن الفعل من حيث الجزم والبناء. وعلاقة ذلك بتصورات نظرية العامل.

إن ما ترمي إليه الدراسة يتعلق بوصف ما يلحق بالأمر، فيزيائيًا، وفق تبويبات الدرس القديم؛ ولعل الحالة الأولى التي يشار إليها ما يكون عليه الفعل حال كونه لمخاطبة المفرد المذكر "درس"، فقد درج النحاة على وصف الفعل، هنا، بأنه مبني على السكون[23]. والحق إنه، هنا، ليس ملحقًا إلا بمورفيم الصفر، وهو مورفيم نحوي، يدل على أن الفاعل مذكر ومفرد: udrus´.

[23] ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ص 20.

وهو لم يضف قيمة صوتية جديدة للفعل؛ فالانتقال من المدخل المعجمي: "درس"، تم بسابقة الأمر: المقطع (س ح)، " u ́ "، وأما الدلالة على الفاعل فكانت، كما هو موضح، صفرية، موجودة بالقوة لا بالفعل.

وإذا كانت الدلالة على الفاعل المذكر صفرية، في المثال السابق، فإنها فعلية ومنطوقة، في حال كان الفاعل مفردًا مؤنثًا، كما في "اكتبي"، وهي هنا كما كانت في المضارع كسرة طويلة، أضيفت أو لحقت بالمدخل المعجمي، ولا وجود للكسرة قبلها إلا في تصورات من يبني تحليله على المكتوب بدل المنطوق: udrusii ́.

تلك هي اللاحقة الأولى الفاعلية، أما لاحقة البناء هنا، دون الدخول في نقد لنظرية العامل النحوي، فمورفيم صفري، وجوده بالقوة لا بالفعل.

وهو ذات الأمر الذي سجلناه في الحالة الأولى "ادرس" udrus ́، لكن الفعل: "درس" لحقت به لاحقتان الفاعلية والإعراب أو البناء. وكانتا كلاهما لاحقتان صفريتان.

ومن إسناد الأمر إسناده للمثنى، كما في "ادرسا"، والحق أن اللاحقة الأولى هنا هي (الفتحة الطويلة) udrusaa، وكما تفصح عنه الكتابة الصوتية. فلا وجود للفتحة القصيرة بعد السين، بل السين محركة، وفق مقولات القدماء، بالفتحة الطويلة (الفاعل)، أما لاحقة النحو "البناء"، فمورفيم صفري كما في الحالات السابقة.

ويجيء إسناد الأمر للجمع على شقين، للمذكر كما في: اكتبوا، والباء هنا محركة بالضمة الطويلة، ولا أثر للضمة القصيرة المتخيلة في المكتوبات، والضمة تؤشر على الفاعل. أما لاحقة الإعراب أو البناء فليست إلا، كما في المثنى والمفرد، مورفيمًا صفريًا، وليس القول ببناء الفعل على حذف النون إلا قولًا مبنيًا على مقولة الأصل والفرع، فالنحاة يعدون الفعل المضارع المرفوع في صيغ الأفعال الخمسة أصلًا، ويعرب بثبوت النون[24]. وعلى ذلك فإن غياب النون منه في حالة الفعل المجزوم والمنصوب عُدّ حذفًا للأصل، وهو علامة إعرابية[25].

[24] ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ص 20- 21.

[25] ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ص 29.

ولما نظروا في فعل الأمر المشتق من الصيغ نفسها بغياب النون وغياب العامل؛ قال النحاة ببناء الفعل على الحذف، لا بإعرابه. باعتبار أن الإعراب يقتضي محدثًا له. إنه وبغض الطرف عما يمكن أن يقال من نقاش في الأمر، فإن ما تراه الدراسة أن اللاحقة النحوية هنا "البناء"، ليست إلا المورفيم الصفري.

أما الشق الآخر للإسناد الجمعي فتمثله حالة المؤنث، كما في "اكتبن"، وكرة أخرى، فإن غياب العامل هو ما جعل الفعل مبنيًا على السكون، وفق التوصيف التقليدي، وهو توصيف يتفق مع توصيف الفعل في النظر المعاصر، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف اللغة الواصفة meta Languageً، فالفعل لم تلحق به أي علامة نطقية موجودة بالفعل، بل إنَّ علامة البناء صفرية، هي ذاتها ما جاءت مع الفعل المخاطب للمفرد المذكر: uktubَ.

أما لاحقة الفاعل فهي المقطع: "na"، وهي ما أطلق عليها الأقدمون "نون النسوة"، مع الاعتراض، كرة أخرى، على اللغة الواصفة للنحاة التي نظرت للحرف الصامت، ولم تأخذ بعين الاعتبار الفتحة المصاحبة للنون، فالضمير الفاعل هنا مقطع لا صوت ولا حرف.

وبعد، فقد حاولت الدراسة وصف ما يلحق بالأفعال من لواحق نحوية، حال إسنادها، واقتصرت في عرضها ذلك على الأبواب الرئيسة لعمليات الإلحاق والإسناد، دون اقتحامٍ للتفاصيل والأحوال الأخرى.

وهي في وصفها ذلك إنما ترجو اقتراح وصف بديل لما تعاور عليه الدرس القديم من وصف، انبنى على مقولات العامل، وانبنى على النظر في المكتوب دون المنطوق.

وبهذا فقد انبنى الوصف الحالي على النظر في المنطوق لا المكتوب، وعليه، كان سعي الدراسة الأكيد في عدم التأثر بالكتابة وطبيعتها.

ثبت المصادروالمراجع

ابن جني، أبو الفتح عثمان. **الخصائص**. تحقيق: محمد علي النجار. ط. 4. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1990م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. **اللمع في العربية**. تحقيق: سميح أبو مغلي. ط. 1. عمان: دار مجدلاوي، 1988م.

ابن عقيل، بهاء الدين. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. ط. 1. بيروت: دار الخير، 1990م.

ابن هشام، جمال الدين. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ط. 1. بيروت: دار إحياء العلوم، 1981م.

أبو عيد، محمد، اللسانيات البصرية. **مقالات في جو انب التأثروالتأثيربين المكتوب والمنطوق**. ط. 1. عمان: خطوط وظلال للنشر والتوزيع، 2021م.

أبو عيد، محمد. **الأبجدية العربية في ضوء علم اللغة الحديث**. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1980م.

بشر، كمال محمد. "الألف في اللغة العربية." **مجلة مجمع اللغة العربية**، القاهرة، 22، 1967م.

حركات، مصطفى. **الصوتيات والفونولوجيا**. ط. 1. بيروت: المكتبة العصرية، 1988م.

الخولي، محمد علي. **مدخل إلى علم اللغة**. ط. 1. عمان: دار الفلاح، 2000م.

سوسير، فرديناند دي. **علم اللغة العام**. ترجمة: يوئيل يوسف عزيز. ط. 1. الموصل: بيت الموصل، 1988م.

شاهين، عبد الصبور. **المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي**. ط. 1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980م.

عبابنة، يحيى. **الصرف العربي التحليلي، نظرات معاصرة**. ط. 1. إربد: دار الكتاب الثقافي، 2016م.

عبد الرحمن، ممدوح. **القيمة الوظيفية للصوائت: دراسة لغوية**. د.م.: دار المعرفة الجامعية، 1998م.

فرستيغ، كيس. **اللغة العربية. تاريخها ومستوياتها وتأثيرها**. ترجمة: محمد الشرقاوي. ط. 1. د.م.: المجلس الأعلى للثقافة، 2003م.

فليش، هنري. **العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد**. ترجمة: عبد الصبور شاهين. ط. 2. بيروت: دار المشرق، 1983م.

كانتينو، جان. **دروس في علم أصوات العربية**. ترجمة: صالح القرمادي. ط. 1. تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 1996م.